



الكتلة الوطنية
NATIONAL BLOC

ترسيم الحدود

لبنان... مزدهر، أخضر، عادل.



المنطقة الاقتصادية الخالصة (EEZ) هي منطقة بحرية لها مساحة قصوى تبلغ 200 ميل بحري أو 370.4 كيلومتر مربع يمكن استغلالها من قبل دولة ساحلية. هذه الدولة تتمتع بحق سيادي في استغلال المياه وقاع البحر وباطن الأرض.

لا تتمتع المنطقة الاقتصادية الخالصة بأساس قانوني مسبق حتى تحدها الدولة الساحلية من خلال قانون يؤدي إلى ترسيم الحدود. ومع ذلك، عندما تتداخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لدولة ما مع المنطقة الاقتصادية الخالصة لدولة أخرى، تصبح عملية ترسيم الحدود معقدة.

تم الإعلان عن المفاوضات بين لبنان وإسرائيل في بداية تشرين الأول 2020 وذلك تحت رعاية الأمم المتحدة وبوساطة من الولايات المتحدة، وذلك بهدف الاتفاق على تحديد المناطق البحرية وإزالة العوائق أمام التنقيب عن المواد الهيدروكربونية والنفط والغاز.

طالب لبنان عند بدء الجولات الأولى من المفاوضات التي توقفت لاحقاً بحقه في مساحة 860 كيلومتر مربع في المياه البحرية تقطعها إسرائيل في المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة والتي تبلغ مساحتها الإجمالية 25500 كيلومتر مربع.

التسوية الأساسي للبنان في هذه القضية تقني: فهو يتهم إسرائيل بتوسيم حدود والاعتداء على حصة لبنان في مساحته من دون مراعاة قواعد القانون البحري الدولي في هذا المجال وفي المقابل عاد لبنان وطالب بحقه في منطقة بحرية أوسع يعتبرها من حقه تجاوزت مساحة 2250 كيلومتر مربع (بدءاً من رأس الناقورة كما هو محدد في اتفاقية 1923¹) وهذا ما أدى إلى توقف المفاوضات.

الخلاف لم ينشأ رسمياً إلا منذ 10 تموز 2011، عندما حددت إسرائيل رسمياً منطقتها الاقتصادية الخالصة وأن حدودها مع لبنان تقع إلى الشمال أكثر بكثير (بحسب اتفاقيات لبنان وإسرائيل مع

¹ اتفاق بولي-نيوكومب أو خط بولي-نيوكومب يعرف أيضاً باسم الاتفاقيات الحدودية البريطانية الفرنسية كانت سلسلة من الاتفاقيات الموقعة بين 1920 و1923 بين الحكومتين البريطانية والفرنسية فيما يتعلق بوضع وطبيعة حدود انتدابي فلسطين وبلاد الرافدين المنسوبين إلى بريطانيا العظمى وانتداب سوريا ولبنان المنسوب لفرنسا .

قبرص) مما أبلغت به بيروت الأمم المتحدة في تشرين الأول وتموز 2010. وترتبط الحدود اللبنانية النقطة 1 برأس الناقورة حتى النقطة 23 التي تعتبرها الطرف الجنوبي الغربي لمنطقتها الاقتصادية الخالصة؛ بينما يربط المسار الإسرائيلي رأس الناقورة (عند نقطة تختلف عن نقطة لبنان) بالنقطة 1 الواقعة على بعد 17 كيلومترًا شمالاً من النقطة 23 (figure 1).

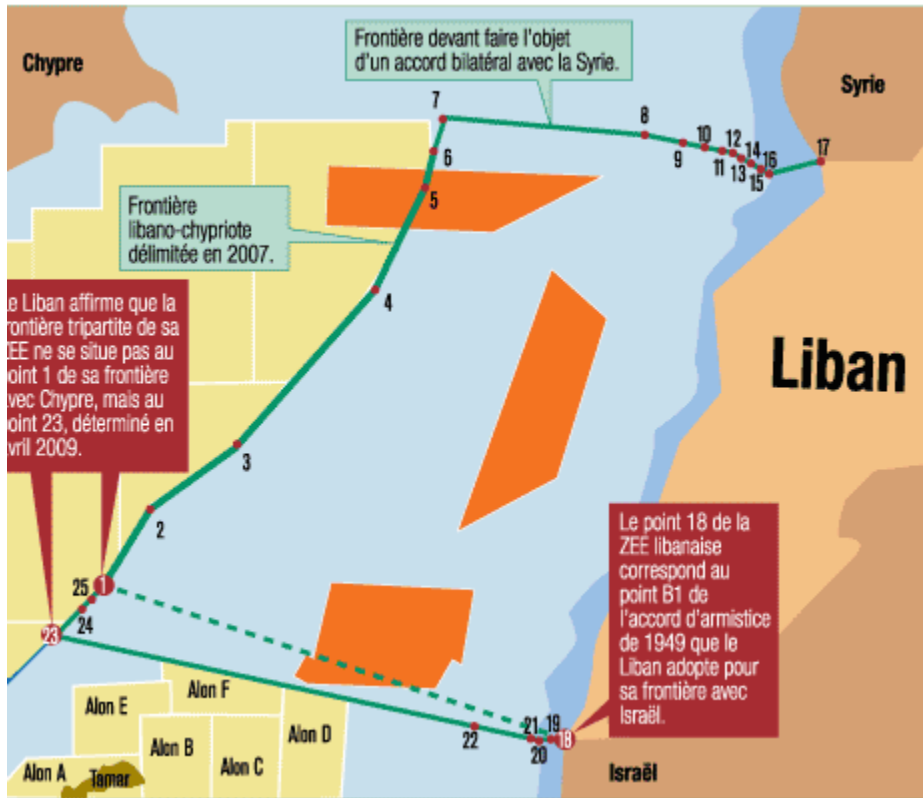


Figure 1



1- مسار التفاوض

عام 2011:

جولات مكوكية لموفدين أميركيين في إدارات عدة من أجل ملف ترسيم الحدود بين لبنان وإسرائيل

عام 2018:

محادثات مع الجانب الأميركي حول آلية التفاوض مع إسرائيل التي ترسم إطار وشروط هذا التفاوض، أي شكله ومنهجيته ودور الفريقين الأميركي والدولي وشروط إنجاحه؛

لبنان وقع عام 2018 أول عقد له للتنقيب البحري عن الغاز والنفط في مياهه الإقليمية، وشمل نطاق العقد مساحة متنازع عليها مع إسرائيل.

تكليف الرئيس بري التفاوض في عام 2018 خلال اجتماع عقده رئيس الجمهورية العماد ميشال عون معه ومع رئيس الحكومة اللبنانية آنذاك سعد الحريري، بناءً على إصرار من "حزب الله" على تولي رئيس مجلس النواب هذه المهمة.

أيار 2019:

واظب السفير ديفيد ساترفيلد، مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى، على جولات مكوكية مضنية بين لبنان وإسرائيل، محاولاً إحداث خرق يطلق مفاوضات الترسيم، على رغم أنّ مهمّته كانت قد انتهت رسمياً وتمّ تعيين السفير ديفيد شنكر خلفاً له قبل أشهر.

أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها وافقت على بدء مباحثات مع لبنان برعاية الولايات المتحدة "لحل النزاع الحدودي".



أيلول 2019:

باشر السفير ديفيد شنكر مهمته ميدانياً بين لبنان وإسرائيل

13 كانون الأول 2019:

أعلنت وزيرة الطاقة والمياه في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية ندى بستاني، "إصدار وتسليم أول ترخيص لتجمع شركات "توتال وإيني ونوفاتيك" للتنقيب عن النفط والغاز في بلوك 4".

6 آب 2020 (بعد يومين على انفجار مرفأ بيروت):

الرئيس نبيه بري يؤكد أنّ المحادثات مع الأميركيين في ملف ترسيم الحدود الجنوبية أصبحت في خواتيمها.

1 تشرين الأول 2020:

رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري أعلن التوصل لاتفاق إطار مع إسرائيل لبدء محادثات ترسيم الحدود بين البلدين. مشيراً الى ان "زيارة وزير الخارجية الاميركية بومبيو إلى لبنان أعادت ملف ترسيم الحدود إلى الحياة والمبادرة التي تمسكت بها هي تفاهم نيسان 1996 وقرار مجلس الأمن 1701 وأن تكون الاجتماعات في مقر الأمم المتحدة في الناقورة وبرعايتها وتحت علم الأمم المتحدة وتلازم المسارين برا وبحرا."

نفى الرئيس بري أيّ علاقة بين الاتفاق والعقوبات الأميركية الأخيرة التي استهدفت معاونه السياسي النائب علي حسن خليل، موضحاً أنّ الاتفاق حصل في 9 تموز وحينها لم يكن هناك عقوبات.



الرئيس بري قال "إنه إذا نجح ترسيم الحدود فهناك مجال كبير جداً خصوصاً بالنسبة للبلوك 8 و 9 أن يكون أحد أسباب سداد ديوننا".

2- ردود فعل محلية مرحبة بالاتفاق

- رحب الرئيس اللبناني ميشال عون باعلان التوصل الى اتفاق اطار للتفاوض على ترسيم الحدود، مؤكداً أنه سيتولى المفاوضات وفقاً لأحكام المادة 52 من الدستور.
- غردت نائبة رئيس مجلس الوزراء وزيرة الدفاع في حكومة تصريف الأعمال زينة عكر عبر حسابها في "تويتر" قائلةً: "إنّ مسؤوليتنا الوطنية ومسؤولية الجيش اللبناني خلال مفاوضات ترسيم الحدود البحرية مع العدو الإسرائيلي، تحتم علينا الحفاظ على سيادتنا وحقوقنا كاملة والإلتزام بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة التي تثبت حقوق لبنان".
- غرّد رئيس "التيار الوطني الحر" النائب جبران باسيل عبر حسابه في "تويتر" قائلاً: "اليوم يبدأ لبنان مرحلة جديدة من استعادة حقوقه، ولكن بالتفاوض هذه المرّة... هذه المرة علينا ان نفاوض لا على الطريقة الفارسية ولا على الطريقة العربية، بل على طريقتنا اللبنانية، صلابة ومرونة... وقال إنّ "القضية فيها مزيج من السيادة والموارد ويجب ان نعرف ان نحافظ على الاثنين ونوفّق بين الاثنين".
- رحّب البطريرك الراعي بإعلان الدولة اللبنانية توصلها إلى اتفاق إيطاري لترسيم الحدود البرية والبحرية مع إسرائيل بما يسمح للبنان بأن يستعيد خط حدوده الدولية جنوباً، ويسهل له استخراج ثرواته البحرية من النفط والغاز، وينهي مسلسل الاعتداءات والحروب بين لبنان وإسرائيل، بموجب القرار 1701 الصادر عن مجلس الأمن، ويضعه على مسار التفاوض السلمي عوض القتال، من دون أن يعني ذلك عملية تطبيع.



3- ردود الأفعال الدولية

- أكد وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتز أنّ إسرائيل ولبنان سيجريان محادثات بوساطة أميركية لإنهاء نزاع طويل حول الحدود البحرية بين البلدين اللذين لا يزالان في حالة حرب رسمياً.
- رحّبت وزارة الخارجية الأميركية بقرار بدء محادثات لبنانية إسرائيلية حول الحدود. وأعلنت واشنطن أنّ "لبنان وإسرائيل طلبا الوساطة الأميركية لتسهيل المفاوضات، ونتطلع إلى بدء محادثات الحدود بينهما قريباً".
- أكد وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو أنّ "الاتفاقية التاريخية بين لبنان وإسرائيل توسطت فيها الولايات المتحدة، والاتفاق على مفاوضات إسرائيلية- لبنانية نتيجة 3 سنوات من المساعي". وقال: "التفاوض اللبناني - الإسرائيلي سيوفّر إطار عمل مشتركاً"، مؤكداً أنّ "الخطوة تخدم حماية مصالح لبنان وإسرائيل والمنطقة".
- رحبت "اليونيفل" بإعلان اتفاق الإطار لإطلاق مفاوضات بين لبنان وإسرائيل حول ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، مؤكدة إنها على استعداد لتقديم كل الدعم الممكن للأطراف وتسهيل الجهود لحل هذه المسألة.
- أعلنت الأمم المتحدة أنّها "تدعم أي اتفاق بين إسرائيل ولبنان لتعزيز الثقة".

4- معلومات إضافية

يقدر إجمالي حجم الاحتياطات البحرية اللبنانية من النفط بـ 865 مليون برميل، ومن الغاز 96 تريليون قدم مكعبة.

يخوض لبنان نزاعاً مع إسرائيل على منطقة في البحر المتوسط، تبلغ نحو 860 كم مربع، تعرف بالمنطقة رقم 9 الغنية بالنفط والغاز.

اتفاق الإطار خطوة أولى باتجاه الوصول إلى اتفاق يتم من خلاله ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط، وفي المربعات 8 و9 و10 المتنازع عليها بين الجانبين.

5- ماذا يعني إتفاق الإطار؟

معناه تحديد خطوط للمفاوض لا يمكن تجاوزها أو كسر قواعدها. وإستندت تلك القواعد إلى: ملف التفاوض هو ترسيم الحدود البحرية والبرية. ولا يمكن فتح أي ملف آخر لا بشأن السلاح ولا التطبيع ولا غيره. لا بل أصرّ الرئيس نبيه بري على ذكر "تفاهم نيسان" ضمن الإتفاق وهو ينص على: حق لبنان بالدفاع عن نفسه بوجه أي اعتداء طيلة مدة التفاوض. ومن هنا ستكون مهمة الجيش اللبناني واضحة المعالم في تفاوض مقبل بعد أيام لترسيم حدود لبنان الجنوبية.

بإعلانه رسمياً اتفاق الإطار لترسيم الحدود البرية والبحرية جنوباً، انتهى أمس دور رئيس مجلس النواب نبيه بري وانتقلت المسؤولية - وفق الدستور - إلى رئيس الجمهورية. وسيتولى الجيش اللبناني المفاوضات غير المباشرة، لترسيم الحدود البحرية، واستكمال ترسيم الحدود البرية. وسيكون على الجيش العودة إلى رئيس الجمهورية والحكومة قبل القيام بأي خطوة خلال المشاورات التي ينبغي أن يحرص على الحفاظ على صيغها غير المباشرة، عبر الأمم المتحدة .



المفاوضات التي ستنطلق منتصف الشهر الجاري، ستكون أصعب من تلك التي خيضت للتوصل إلى اتفاق الإطار، وربما ستمتد لسنوات.

تتعلق المفاوضات للوصول إلى اتفاق نهائي رسمياً، بين 12 و14 أكتوبر، وسيجلس الطرفان اللبناني والإسرائيلي إلى طاولة مفاوضات برعاية أميركية وإشراف مباشر من قبل الأمم المتحدة عبر "اليونيفيل".

6-الوفد اللبناني والإسرائيلي

الوفد اللبناني سيكون برئاسة العميد الركن بسام ياسين عند بدء المفاوضات في الناقورة في منتصف الشهر الجاري لترسيم الحدود البحرية وتثبيت البرية بين لبنان وإسرائيل. وسيكون الوفد اللبناني برئاسة هذا العميد الركن الذي سيضم عسكريين وخبراء تقنيين في وجه وفد تل أبيب.

الوفد الإسرائيلي سيتألف من ستة أعضاء بينهم المدير العام لوزارة الطاقة أودي أديري، والمستشار الدبلوماسي لرئيس الوزراء بنيامين نتانياهو، رؤوفين عازر، ورئيس دائرة الشؤون الاستراتيجية في الجيش.

7- ما هو الترسيم اللبناني؟

اعتمد لبنان كنقطة انطلاق لنقطة الحدود البحرية 1 في رأس الناقورة، المنصوص عليها في اتفاقية الهدنة لعام 1949 مع إسرائيل كنقطة حدودية برية في أقصى الغرب بين البلدين. تعكس هذه الإحداثيات ما ورد في اتفاقية بوليه ونيوكومب المؤرخة في 3 شباط 1922، التي دخلت حيز التنفيذ في 10 آذار 1923، والتي حددت الحدود الجنوبية للبنان.



لرسم خط الأساس وحساب سلسلة الإحداثيات المنتهية عند النقطة 23 (المرسوم رقم 6433 تاريخ 2011/10/1)، الطرف الجنوبي الغربي للمنطقة الاقتصادية الخالصة، اعتمد الجيش اللبناني على ثلاث خرائط: المخططات البحرية الدولية رقم 2634 ورقم 183 للإمبراطورية البريطانية؛ خريطة مديرية الشؤون الجغرافية في الجيش اللبناني لمنطقة الناقورة.

تلقى لبنان تقريراً من UKHO² الذي يؤكد حق لبنان في مساحة إضافية تبلغ 1430 كيلومتر مربع. لكن السلطات اللبنانية لم تأخذ هذا التقرير بعين الاعتبار. وبالتالي، انتقل لبنان من النقطة 1 في عام 2007 إلى النقطة 23 في عام 2011 إلى نقطة جديدة وهي النقطة 29 في عام 2020 (figure 2) والتي تقع جنوب النقطة 23 .

ولكن بدون تعديل قبل حزيران المقبل من قبل السلطات اللبنانية للمرسوم الرئاسي رقم 6433 الصادر في 1 تشرين الأول 2011، وتقديمه إلى الأمم المتحدة، لن يكون للبنان أي فرصة في ميزان المفاوضات مع الدولة العبرية، إلا أن هذا التأخير يعود إلى التجاذبات الداخلية بين أركان المنظومة، التي لا يبدو أنها ستنتهي في وقت قريب.

² المكتب الهيدروغرافي للمملكة المتحدة هو وكالة المملكة المتحدة لتوفير البيانات الهيدروغرافية والبحرية الجغرافية المكانية للبحارة والمنظمات البحرية في جميع أنحاء العالم.

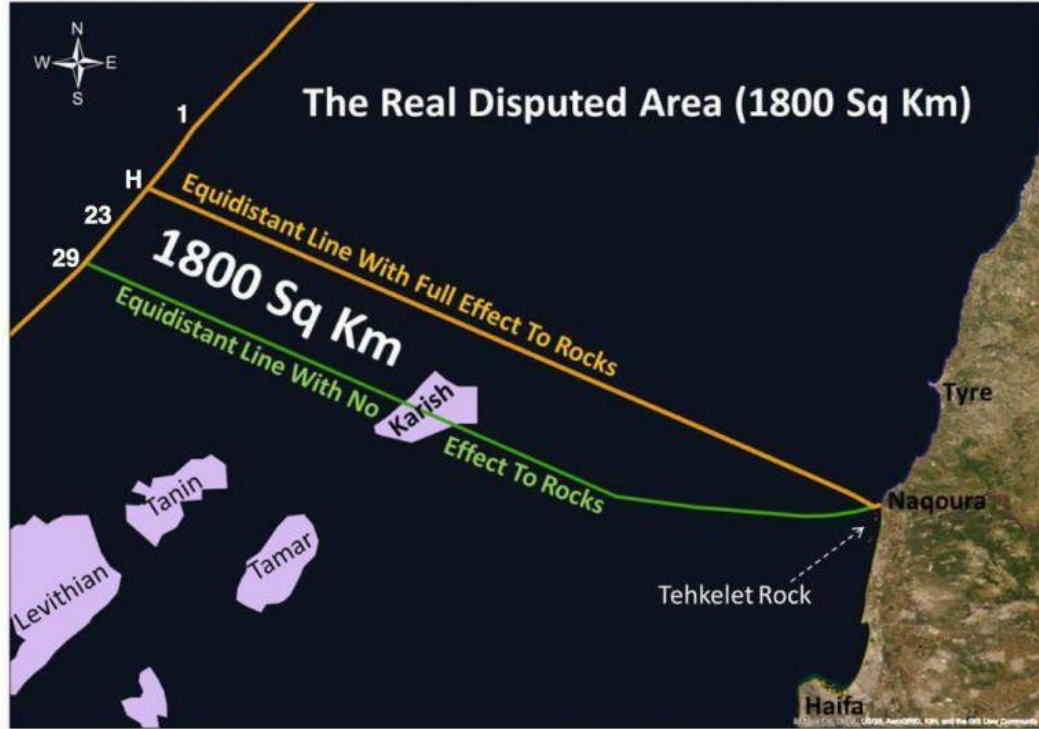


Figure 2

8- ما هو الترسيم الاسرائيلي؟

يعتقد البعض أن الاتفاقية بين لبنان وقبرص الموقعة في عام 2007 تمنح سلطة تفاوضية لإسرائيل بقدر ما تنص المادة 7 على أنه إذا كان ترسيم الحدود البحرية يتعلق بالنقطتين 1 أو 6 غير النهائية (figure 1)، فيجب على لبنان أو قبرص إبلاغ الطرف الآخر والتشاور معه. في المقابل، يعتقد آخرون أن المادة 3 تتوافق مع الممارسات الدولية.

في جدول الأمم المتحدة المحدث حتى 15 تموز 2011، يبدو أن مطالبة إسرائيل بحدود منطقتها الاقتصادية الخالصة تستند إلى التشريعات الإسرائيلية في هذا المجال. في الواقع، أعلنت الحكومة الإسرائيلية في 10 تموز أنها تبنت مسار منطقتها الاقتصادية الخالصة. بما أن إسرائيل ليست من



الدول الموقعة على اتفاقية قانون البحار، فهي ليست ملزمة بتقديم الإحداثيات الجيوديسية³ لحدود منطقتها الاقتصادية الخالصة مع الأمم المتحدة. من ناحية أخرى، بموجب القانون الدولي، عليها الالتزام بإعلان ذلك من خلال قانون.

تم ترسيم الحدود الإسرائيلية مع قبرص بموجب الاتفاقية المبرمة بين البلدين في كانون الأول 2010 ودخلت حيز التنفيذ في شباط 2011.

ترفض إسرائيل الاعتراف بالنقطة 1 باعتبارها الحد الساحلي الغربي الأقصى مع لبنان. تتفاوض اليونيفيل على تركيب علامات بصرية على طول مسار الخط الأزرق الذي أنشئ عام 2000 لتسجيل الانسحاب الإسرائيلي من لبنان بعد 22 عاماً من الاحتلال.

من ناحية أخرى، بالنسبة لنقطة إنهاء حدودها البحرية مع لبنان، أعلنت إسرائيل بوضوح أنها تقع عند النقطة 1 من الاتفاقية بين لبنان وقبرص، الواقعة على بعد 17 كيلومتراً شمال النقطة 23 التي يعتبرها لبنان حدوده الثلاثية.

بيان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لمناسبة إعلان المنطقة الاقتصادية الخالصة الإسرائيلية يرسخ بشكل لا لبس فيه الصلة بين المسار الإسرائيلي والاتفاق اللبناني القبرصي: "إن الطريق الذي قدمه لبنان إلى الأمم المتحدة هو أبعد جنوباً من المسار الذي حددته إسرائيل. إنه ينحرف عن المسار الذي اتفقنا عليه مع قبرص، والأهم من وجهة نظري أنه ينحرف عن المسار الذي اتفق عليه لبنان نفسه مع قبرص في عام 2007". باختصار، تعتبر إسرائيل أن لبنان نفسه قد حدد ثلاثية الأطراف. الحدود في النقطة 1 من اتفاقها مع قبرص.

³ المساحة الجيوديسية فرع من الجيوديسيا يتعامل مع مساحات ومناطق كبيرة بحيث يلزم الأمر ضرورة أخذ كروية الأرض في الاعتبار. والمساحة الجيوديسية تختص بدراسة العمليات المساحية اللازمة لإنشاء الخرائط للمناطق الشاسعة والمساحات الكبيرة والدول والأقاليم.



9- كيفية حل نزاع حدودي

هناك العديد من حالات الخلافات الحدودية من هذا النوع حول العالم. عندما توجد إمكانية التوصل إلى حل سلمي، فإنها تمر عمومًا بثلاثة طرق: اللجوء إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، أو اللجوء إلى محكمة هامبورغ البحرية، التي أنشأتها اتفاقية مونتيجو باي، أو اللجوء إلى إجراءات التحكيم. هذه العلاجات الثلاثة غير قابلة للتطبيق في القضية الحالية، ولا توجد علاقات دبلوماسية بين الدولتين المعنيتين، ولبنان لا يعترف بإسرائيل. ومما يعقد الوضع حقيقة أن لبنان كان من الدول الموقعة على اتفاقية قانون البحار منذ عام 1995، ما يعني أنه يطبق قواعده في ترسيم الحدود البحرية، في حين أن إسرائيل ليست كذلك.



في توقيت محليّ دقيق، وإقليمي - دولي حسّاس، تقرّر التفاهم على الشروع في المفاوضات التي قد تلجأ خلالها تل أبيب وواشنطن الى المناورة وكسب أكبر عدد من الجولات والتنازلات اللبنانية، مستغلين الأوضاع الاقتصادية والسياسية الصعبة. فما الذي تغيّر اليوم بعد مرور عقد من الزمن على هذا الملف؟

يُخشى من تعامل البعض في بيروت مع التفاوض كورقة للإفلات من العقوبات، أو لتحسين العلاقة مع واشنطن.

وفي زمن العقوبات هذا يبدو أن هناك رسائل إلى الأميركيين من أجل تخفيف الضغط المفروض على لبنان وتحديدًا على حزب الله".